إعادة حماية التنوع البيولوجي إلى مسارها الصحيح - اتفاقية مؤتمر الأطراف السابع عشر بشأن التنوع البيولوجي

عُقد مؤتمر الأطراف السابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي في يريفان، أرمينيا، في الفترة من 19 إلى 31 أكتوبر، تحت شعار "***العمل من أجل الطبيعة***" . ويمكن للقرارات المتخذة في هذا المؤتمر أن تُسهم في إعادة حماية التنوع البيولوجي إلى مسارها الصحيح، شريطة اتخاذ إجراءات فعّالة وملموسة وسريعة. وكان من أبرز فعاليات المؤتمر استعراض أول تقييم عالمي شامل للتنوع البيولوجي، والذي أُجري على الإطلاق بشأن تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتُمد في مؤتمر الأطراف الخامس عشر في مونتريال عام 2022، حيث اتفقت جميع الأطراف الـ 196 الموقعة على الاتفاقية على 23 هدفًا يتعين تحقيقها بحلول عام 2030.

قدمت 92% من الدول أهدافًا وطنية للمراجعة العالمية للتنوع البيولوجي، والتي أبرزت أن هدفي استعادة 30% من الأراضي وحماية 30% منها يسيران على المسار الصحيح نحو عام 2030 (في حال تنفيذهما)، إلا أن حماية البيئة البحرية والمياه العذبة ليست كذلك، إذ لا تتجاوز نسبة المحميات البحرية 12%. كما أن أهدافًا أخرى من بين 23 هدفًا، مثل خفض التلوث الخطير بنسبة 50%، لن تتحقق بالخطط الوطنية الحالية. وتدعو منظمة الخضر العالمية إلى اتخاذ تدابير أكثر طموحًا، تشمل هدفًا لحماية 50% من الأراضي؛ وحماية ما يصل إلى 80% من الأراضي في المناطق ذات القيمة البيئية العالية، مثل الأمازون؛ وحظر أي اضطراب واسع النطاق في النظم البيئية. ويُعد انقراض الأنواع كارثة حقيقية، حيث انخفضت أعداد الحيوانات البرية التي تخضع للمراقبة بنسبة 73% خلال الخمسين عامًا الماضية حتى عام 2020.

تم اتخاذ حوالي 50 قراراً في مؤتمر الأطراف السابع عشر (17COP)، بما في ذلك ***يُحدد مسار يريفان*** الأولويات التي يجب تسريعها لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره. ويشمل ذلك معالجة الإعانات والحوافز الضارة بالطبيعة؛ وزيادة الدعم المالي والعلمي والتقني للدول النامية؛ ومواءمة الميزانيات الوطنية والقرارات الاقتصادية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. والهدف هو الربط بين الالتزامات والإجراءات على أرض الواقع.

عُطِّلت مناقشات رئيسية بسبب معارضة عدد قليل من الدول، وتركزت حول أهداف إلغاء الدعم الزراعي الضار (الهدف 18) وزيادة الآليات المالية لتحقيقه (الهدف 19). ويبلغ حجم الدعم الضار أكثر من 7 تريليونات دولار أمريكي سنويًا، وإذا أُعيد استثمار هذه الأموال في تدابير حماية التنوع البيولوجي، فمن الممكن تحقيق أهداف عام 2030. وقبيل انعقاد مؤتمر الأطراف السابع عشر (17 COP)، وقّعت أكثر من 130 شركة ومؤسسة مالية رسالة مفتوحة إلى الحكومات للمطالبة بإصلاح الدعم الذي يضر بالطبيعة.

شهد مؤتمر الأطراف السابع عشر أول اجتماع لوزراء المالية والبيئة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، حيث تم تقديم التزامات جديدة بقيمة إجمالية قدرها 1.8 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى تعهدات بقيمة 60.22 مليون دولار أمريكي لصندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

صدر إعلان مشترك بشأن أوجه التآزر الثلاثة لاتفاقية ريو، بهدف تبسيط تنفيذ مؤتمرات الأطراف الثلاثة المتعلقة بالتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي)، والمناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، وتدهور الأراضي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). وتشترك هذه المؤتمرات في دوافع مشتركة، وتؤكد الأدلة على ضرورة العمل التآزري لتجنب الازدواجية، مع الإقرار بأن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مهددان بشكل متزايد بتغير المناخ، وأنهما عنصران أساسيان للتخفيف من آثاره والتكيف معه، في حين أن حماية التنوع البيولوجي توفر أيضاً مصارف أساسية للكربون على كوكب الأرض.

تضمنت مبادرات الحكومة المحلية في أرمينيا في مؤتمر الأطراف السابع عشر إطلاق مبادرة عالمية جديدة للحفاظ على الجبال وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى النظم البيئية للمياه العذبة المرتبطة بها.

تم الاتفاق على آلية عمل الهيئة الدائمة المعنية بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي أُنشئت في مؤتمر الأطراف السادس عشر في كولومبيا عام 2024 (المادة 8ي). وهذا يُقر بالدور المحوري للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية البيئة.

تمت مراجعة خطة العمل الخاصة بالتنوع البيولوجي والمساواة بين الجنسين، والتي تشجع الحكومات على إدراج مؤشرات وبيانات خاصة بالجنسين في الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

تم إطلاق مبادرة المحركات الرئيسية لدعم الحفاظ على البيئة خارج المناطق المخصصة، والتي تتناول المحركات الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي؛ الزراعة الصناعية، وخاصة للماشية؛ تغير المناخ؛ التلوث؛ والأنواع الغريبة الغازية.

لم يحقق صندوق كالي، الذي أُنشئ في مؤتمر الأطراف السادس عشر في كولومبيا، النجاح المأمول حتى الآن، وهناك حاجة ماسة لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمناطق الأكثر احتياجاً. يجب على الشركات التي تربح من الطبيعة أن تتقاسم منافعها بشكل عادل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، الذين هم حماة جزء كبير من التنوع البيولوجي الذي تعتمد عليه أعمالهم.

سيكون من الضروري في المستقبل إقامة روابط بين أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي البحرية المتمثلة في حماية 30٪ من المياه الوطنية ومعاهدة أعالي البحار (التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية)، وذلك من خلال الجمع بين المحميات البحرية الوطنية والدولية التي تحظر ممارسات الصيد الصناعي مثل الصيد بشباك الجر القاعية.

يواصل حزب الخضر العالمي التأكيد على ضرورة توجيه المزيد من التمويل نحو صون التنوع البيولوجي واستعادته، وعلى ضرورة أن تضع جميع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أهدافًا طموحة. فنحن نعتمد على التنوع البيولوجي في الأمن الغذائي والمائي، وفي حماية الملقحات،

وفي الصحة والرفاه. وقد تحققت مكاسب في مؤتمر الأطراف السابع عشر. لكن المشكلة تكمن في أن فقدان التنوع البيولوجي يحدث على مستوى غير مسبوق، مما يستدعي تسريع تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي بحلول عام 2030، وهو ما يتطلب تحولًا جذريًا وسريعًا.

مراجع:

مراجعة عالمية لمنتجات CBD: https://www.cbd.int/globalreview/report2026

أهداف GBF: https://www.cbd.int/gbf/targets

مسار بريفان: https://news.un.org/en/story/2026/11/1168718